الغانم يستقبل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

مرزوق الغانم وفولكان بوزكير

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس، رئيس الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة فولكان بوزكير الذي يقوم حالياً بزيارة رسمية لدولة الكويت.

وتناول اللقاء علاقات التعاون المتنامية بين دولة الكويت والأمم المتحدة بكافة وكالاتها ومؤسساتها، حيث أشاد بوزكير بالدعم القوي الذي تقدمه الكويت لنشاطات الأمم المتحدة وخاصة الإنسانية والإغاثية منها في كافة مناطق العالم.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة أحمد خليفة الشحومي، والنواب أحمد الحمد وسلمان الحليلة وناصر الدوسري، ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الولايات في الاتحاد السويسري أليكس كوبريخت ورئيس المجلس الوطني أندرياس إيبي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية بنين لويس فلافونو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الحمد: ما قانونية إرساء مناقصة توريد وتركيب وصيانة أجهزة اتصالات لشركة النفط على إحدى الشركات المحلية بشكل مباشر

رياض عواد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقديمه سؤالين إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، جاءا كما يلي:

سؤال إلى وزير النفط

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لأن شركة نفط الكويت عملها الأساسي هو إنتاج النفط وهي مؤسسة حكومية مدنية وليست مؤسسة عسكرية، وحيث أنه نمى إلى علمي أن هناك مناقصة عامة بعنوان «توريد وتركيب وصيانة أجهزة اتصالات بنظام LTE» لتزويد الشركة بخدمات الاتصالات اللاسلكي، سترسى على إحدى الشركات المحلية بشكل مباشر دون منافسة على نحو مخالف لقوانين ولوائح الجهاز المركزي للمناقصات العامة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي

1 – نمى إلى علمي أن هذه المناقصة سترسى بشكل مباشر دون منافسة على «شركة جلوبال بروجكتس» بقيمة إجمالية متوقعة تفوق 15 مليون دينار كويتي لمدة 5 سنوات وهذه القيمة أكثر بكثير من القيمة المرصودة قبل عامين من شركة نفط الكويت، وحيث أنه تم تجاهل باقي المقاولين والشركات المختصة بهذا المجال، فما مدى صحة هذه الترسية على الشركة المذكورة؟ وما الأسباب الفنية التي جعلت شركة نفط الكويت تصدر هذا القرار المنفرد؟ وكم كانت الميزانية المرصودة قبل عام 2018 والميزانية المرصودة الحالية؟ وهل يوجد زيادة بالميزانية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما أسباب ارتفاع الميزانية؟

2 – هل خاطبت «شركة جلوبال بروجكتس» إدارة مؤسسة البترول الكويتية في عام 2013 وذلك لطلب إمكانية الترسية المباشرة وربط شبكة الاتصالات اللاسلكية في شركة نفط الكويت مع الشبكة الخاصة بالقطاعات العسكرية ورفضت ذلك اللجنة الفنية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات الإدارية في شركة نفط الكويت آنذاك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأسباب الفنية للرفض.

3 – هل خاطبت «شركة جلوبال بروجكتس» إدارة مؤسسة البترول الكويتية في عام 2019 وتظلمت من رفض اللجنة الفنية لشركة نفط الكويت مرة أخرى لطلب إمكانية الترسية المباشرة وربط شبكة الاتصالات اللاسلكية في الشركة مع الشبكة الخاصة بالقطاعات العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأسباب الفنية للرفض ولماذا لم يُقبل العرض آنذاك؟

4 – هل قامت إدارة مجموعة تكنولوجيا المعلومات الإدارية لشركة نفط الكويت في عام 2019 بشرح توجه شركة نفط الكويت للرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية السيد هاشم هاشم بطرح مناقصة «تطوير شبكة الاتصالات اللاسلكية واستبدالها بشبكة LTE» وطرحها لجميع الشركات المتأهلة في السوق المحلية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة من محضر الاجتماع مع القرار النهائي لإدارة مؤسسة البترول الكويتية آنذاك. وما الذي استجد بعد ذلك؟

5 – هل أهلت شركة نفط الكويت بعض الشركات المحلية المزودة لنظام LTE

عام 2019 إلى 2020 تحقيقا لمبدأ العدالة لجميع الشركات في المنافسة على المناقصة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بقائمة الشركات المزودة بشبكة LTE وأسباب تأهيل الشركات، وهل يوجد عقد آخر سيطرح في القريب العاجل لتتنافس عليه هذه الشركات المتأهلة؟ ولماذا لم تُدعَ هذه الشركات لهذه المناقصة؟

6 – هل استبدلت إدارة مجموعة تكنولوجيا المعلومات الإدارية في شركة نفط الكويت جميع أعضاء اللجان الفنية بالكامل في عامي 2013 و 2018 بعدما أثبتوا عدم جدوى ربط شبكة الاتصالات اللاسلكية في الشركة مع شبكة الاتصالات اللاسلكية للمنظومة العسكرية والأمنية وافتقارها للكثير من الأمور الفنية بلجنة فنية جديدة وتوجيهها لقبول ربط شبكة الاتصالات اللاسلكية للشركة بالقطاع العسكري والمنظومة الأمنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء اللجان الفنية في عامي 2013 و 2018 واللجنة الحالية، كما يرجى تزويدي بتوصيات اللجنة الفنية الحالية في عام 2019 وذلك قبل اجتماع الإدارة المذكورة مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية وما إذا كانت توصي بعدم ربط شبكة الاتصالات اللاسلكية في شركة نفط الكويت مع شبكة الاتصالات الخاصة بالقطاع العسكري والمنظومة الأمنية.

7 – هل قدمت شركة جلوبال بروجكتس» في عام 2013 عرض سعر منخفض لشركة نفط الكويت ورُفض؟ وهل قدمت الشركة نفسها في عام 2019 عرض سعر آخر منخفض ورُفض مرة أخرى من إدارة مؤسسة البترول الكويتية متمثلة بشركة نفط الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بعرض السعر المقدم من الشركة في عامي 2013 و 2019 والسعر الحالي والمرصود للمناقصة من شركة نفط الكويت ومقارنة الأسعار، ولماذا فرق السعر متباين بين السعر المقدم من الشركة في عام 2019 والسعر المرصود من شركة نفط الكويت؟

8 – نمى إلى علمي بأن الشبكة الحالية تغطي جميع مناطق الشركة التشغيلية والحقول ومراكز التجميع والمناطق البحرية والمراسي الرحوية للتصدير، ويستفيد منها العاملون في الحقول ويخدم أيضا الشركات النفطية الأخرى، هل أُخذت جميع هذه المعطيات بعين الاعتبار للنظام المقترح LTE؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالتقرير الفني المدعوم بذلك وهل سوف يخدم المراسي الرحوية للتصدير والمناطق البحرية والتي تبعد قرابة 20 كيلومتر؟ وما الترددات البحرية المستخدمة في نظام LTE؟ وهل النظام الجديد ستستفيد منه الشركات النفطية الأخرى كشركة الناقلات النفطية.

9 – هل زادت شركة نفط الكويت مدة العقد من (3) سنوات إلى (5) سنوات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بسبب زيادة المدة مع كشف تفصيلي للصيانة المتوقعة المقدمة من المقاول ومقارنتها بعقود الصيانة الحالية في شركة نفط الكويت أو عقود الصيانة في الشركات النفطية الأخرى.

10 – هل أجريت دراسة فنية عامة للمشروع وتقييم تكاليف المشروع بالكامل مع ما يشابهها بقيمة الأجهزة المعروضة في السوق، ومقارنتها مع أسعار المقاولين الآخرين وتقديمها إلى إدارة شركة نفط الكويت وعرضها على اللجان المختصة بالمناقصات مثال KOCPC، KPCHPC والجهاز المركزي للمناقصات العامة قبل الترسية المباشرة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجداول المقارنة مع الحلول الأخرى المقدمة من الشركات المتأهلة للمشروع نفسه مع تزويدي بقرار اللجان KOCPC، KPCHPC والذي لا يمانع بالترسية المباشرة.

11 – ما الحاجة الماسة لتبديل شبكة الاتصالات اللاسلكية لشركة نفط الكويت بشبكة جديدة أخرى خاصة أن الشركة بدأت بتطوير وتبديل أجهزتها في فبراير 2021 ووقعت العقد مع إحدى الشركات المحلية ومازالت عمليات التبديل والتطوير جارية مع العلم أن عمر شبكات الاتصالات في هذا المجال عادة تمتد ما بين 10 إلى 15 سنة؟ يرجى تزويدي ببيان كامل للنظام الحالي والعمر الافتراضي له، ولماذا حُدّث النظام هذه السنة وسيُستبدل بشكل كامل بعد فترة وجيزة بشبكة أخرى؟

12 – ما صفة المقاول الذي سترسى عليه المناقصة مباشرة؟ وهل لا يتوفر مقاول آخر بالمستوى نفسه من الخبرة والأداء في السوق المحلي؟

13 – هل يحد علمي أن شركة نفط الكويت هي مؤسسة حكومية مدنية، ولم تكن يوما ما مؤسسة عسكرية ولم تنتم يوما ما إلى أية مؤسسة عسكرية أو أمنية وذلك على مدى (70) عاما وأكثر، وحدود نشاطها يقتصر على استكشاف وإنتاج وتخزين وتصدير النفط الخام، فما سبب ربط شبكة اتصالات هذه المؤسسة المدنية بشبكة اتصالات أمنية عسكرية مع الاختلاف الواضح بين طبيعة عمل المؤسستين؟

م. أحمد الحمد

سؤال إلى وزير الصحة

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا للأهمية القصوى والحساسية الشديدة بكل ما يتعلق من قرارات لوزارة الصحة بخصوص فيروس كورونا (كوفيد19)، ونظرا للتأثيرات المباشرة لهذه القرارات على المواطنين والتداعيات القاسية التي يمكن أن تنشأ عنها، ونظرا لقصر اللقاحات المعتمدة من وزارة الصحة على أربعة لقاحات فقط.

وفيما يخص اللقاحات المعتمدة من الوزارة لقبول دخول الوافدين القادمية إلى الكويت، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب اختيار أربعة لقاحات فقط كتطعيمات معتمدة في الكويت (فايزر، وأوكسفورد استرازينيكا – وموديرنا، وجونسون)، مع العلم بأن هناك لقاحات أخرى معتمدة من منظمة الصحة العالمية إضافة لكون هذه اللقاحات غير متوفرة في كثير من الدول لغلائها وعدم القرة على تأمينها لجميع الدول؟

2 – لماذا رُفضت اللقاحات الأخرى المعتمدة من منظمة الصحة العالمية (الروسية والصينية) على الرغم من قلة أسعارها وتوفرها في كثير من دول العمالة الوافدة إلى الكويت؟

5 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان عودة الوافدين المطعمين بغير اللقاحات المعتمدة من الوزارة لتسهيل أمور المواطنين في عودة عمالتهم المنزلية؟.

خالد العتيبي لوزير الداخلية: ما إجراءات الوزارة تجاه من طالبوا بالاستفادة من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه الذين طالبوا بالاستفادة من

المرسوم بالقانون رقم (69) لسنة 1980 بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين.

نص السؤال على ما يلي:

نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (69) لسنة 1980 بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على أن «تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون الضمائم الآتية: «ومنها مدة مساوية لمدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في مناطق العمليات الحربية أو ساحات القتال أو أثناء التحركات الحربية،...».

وحيث أن القرار رقم (200) لسنة 92 الصادر من وزير الداخلية (خلال فترة الغزو وما بعدها) عد جميع مناق الكويت عمليات عسكرية في الفترة من 2/8/1990 حتى 22/8/1991 فقد قامت مجموعة من الضباط السابقين من منتسبي وزارة الداخلية وعددهم (13) عقيدا متقاعدا، بمخاطبة الوزارة للاستفادة من القرار 200/1992 المتعلق بـ (تحديد مناطق ساحات القتال والعمليات العسكرية) لضم الفترة لمدة خدمتهم الفعلية وفقا للقانون المشار إليه.

خالد العتيبي

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هؤلاء المستحقين الذين طالبوا بضم الفترة المشار إليها إلى مدة خدمتهم الفعلية؟

2 – أصدرت الوزارة موافقات مبدئية تفيد بأحقية المجموعة بضم الفترة المذكورة، فلماذا لم تتخذ الوزارة إجراءاتها الإدارية بحق هؤلاء بعد إصدارها هذه الموافقات في وقت سابق؟

3 – خاطبت الوزارة في وقت سابق إدارة الفتوى والتشريع والتي أكدت على أحقية المجموعة في ضم المدة المذكورة، فلماذا لم تعتد الوزارة برأي إدارة الفتوى والتشريع حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ ولماذا خاطبتها من الأساس بما أن ليس لديها نية في إعطاء المستحقين حقوقهم؟

المناور يسأل عن قرار تعيين أو تكليف نواب مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة إلى مؤهلاتهم غير المعتمدة أو غير المعترف فيها

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع.

وطالب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 – البيانات المتعلقة بموافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وموافقة ديوان الخدمة المدنية بشأن السماح لأي من نواب المدير العام بالهيئة المعينين أو المكلفين باستكمال دراستهم، وفي حال عدم وجود موافقات مسبقة، ما الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟ وهل اعتمدت الهيئة الشهادات دون موافقة وزارة التعليم العالي؟

2 – هل استند قرار التعيين أو التكليف الصادر بشأن نواب المدير العام إلى مؤهلاتهم غير المعتمدة أو غير المعترف فيها أو التي حصلوا عليها بناء على استكمال دراستهم دون موافقة جهة العمل والديوان؟

3 – صورة ضوئية من التظلم المقدم في 4/1/2021 بإلغاء القرار الوزاري رقم (598) لسنة 2020 الصادر بتاريخ 11/6/2020، وهل يجوز قانونا إلغاء قرار وزاري بقرار إداري صادر من مدير عام الهيئة خاصة وأن التظلم يقدم لمصدر القرار ولا يجوز إلغاؤه إلا بذات الأداة التي أصدرته؟ مع تزويدي بصورة من المذكورة الخاصة بقبول التظلم وأسباب ذلك، وهل بحثتم عن مدى جواز التظلم بعد مضي ستة أشهر على صدور القرار في 11/6/2020 بمعاقبة المعني بالأمر بالخصم (13) يوما من راتبه؟

أسامة المناور

4 – لما كان التظلم قد قدم في 4/1/2021، لماذا استغرق الفصل فيه الفترة حتى تاريخ 2/6/2021؟

5 – ما تقييم الموظف الصادر بشأنه القرار (598) لسنة 2020 بعقوبة الخصم بعد صدور العقوبة؟ وهل عد بعد إلغاء القرار الوزاري؟ وهل خوطب ديوان الخدمة المدنية في كلا الحالتين؟

6 – هل سبق للموظف محل القرار رقم (598) لسنة 2020 أن صدرت بحقه عقوبات بجرائم جنح أو جنايات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، هل تلقت الهيئة إخطارا بها من وزارة الداخلية؟ مع تزويدي بموضوع التهم التي اتُهم فيها أو التي صدرت بشأنها أحكام قضائية.

الحويلة: ما الآلية التي تتبعها «المالية» لتحصيل الزكاة من الشركات

وجه النائب د. محمد الحويلة 4 أسئلة إلى كل من وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

نص السؤال على ما يلي:

نصت المادة رقم (1) من القانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة على أن:

تحصيل نسبة مقدارها (1 %) سنويا من صافي أبراح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة، ولهذه الشركات عند تقديم إقراراتها بالمستحق عليها مرفقا بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصّل، كما أن لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزء منه إلى إحدى الخدمات العامة

كما نصت المادة رقم (2) من نفس القانون على أن «تتولى وزارة المالية تحصيل النسبة المقررة بالمادة الأولى لصالح الخزانة العامة للدولة بالكيفية التي ينظمها هذا القانون ولائحته التنفيذية».

د.محمد الحويلة

لذا يرجى إفادت وتزويدي بالآتي: 1 – ما الآلية التي تتبعها وزارة المالية لتحصيل الزكاة من الشركات طبقا لأحكام المادة رقم (1) من القانون المذكور؟ وما كيفية حساب نسبة أبراح الشركات؟

2 – قيمة المبالغ المحصّلة، وأوجه صرفها والجهات المستفيدة من هذه المبالغ للسنوات 2018 – 2019 – 2020.

3 أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان

نص السؤال الأول على ما يلي:

تعتبر الحدائق العامة المتنفس والمتنزه لأفراد المجتمع حيث يستطيعون قضاء أوقات فراغهم فيها وممارسة هواية المشي وممارسة أنواع الأنشطة الرياضية المتوفرة فيها وتسلية أبنائهم بالألعاب المسلية الموجودة فيها.

وتعد منطقة المسايل من المناطق الحديثة في الكويت ورغم موقعها الاستراتيجي المميز إلا أنها تفتقر إلى العديد من الخدمات العامة منها الحدائق وتشجير المنطقة والدورات وجوانب الطرقات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– ما هي خطة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لتشجير وإنشاء حدائق بمنطقة المسايل؟ وما الجدول الزمني المحدد لذلك؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: تُعد الحدائق العامة المتنفس والمتنزه لأفراد المجتمع حيث يستطيعون قضاء أوقات فراغهم فيها وممارسة هواية المشي وممارسة أنواع الأنشطة الرياضية المتوفرة فيها وتسلية أبنائهم بالألعاب المسلية الموجودة فيها، وتفتقر منطقة أبو فطيرة للتشجير والحدائق.

لذا يرجى إفادتي تزويدي بالآتي:

– ما هي خطة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لتشجير وإنشاء حدائق بمنطقة المسايل؟ وما الجدول الزمني المحدد لذلك؟

الشاهين يقترح تشجيع استخدام النقل العام بدلاً من السيارات الشخصية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بتبني الدولة لحملة (كويت كوميوت Kuwait Commute)، التي يتبناها عدد من المتطوعين لتشجيع السكان لاستخدام النقل العام بدلًا من السيارات الشخصية، وذلك لتقليل التلوث الهوائي، وتسريع عملية التنقل.

أسامة الشاهين

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعاني الكويت من أزمة مرورية شديدة جراء ازدياد السيارات على الشوارع بشكل مضطرد، تتسبب بحصول ازدحام في الشوارع الرئيسية والتي تعيق الحركة المرورية لساعات يوميًا.

لحل الأزمة المرورية، اتجهت الكثير من الدول الحديثة لتنمية وسائل النقل العام والتشجيع على استعمالها، لتقليل وتخفيف التلوث وهدر الوقت والمال والطاقة.

ولما كانت (Kuwait Commute) هي حملة محلية يقوم عليها شباب متطوعون وهم جاسم العوضي، وهالة الحمود، وطالب النقيب، وجاسم النشمي، تدعم زيادة الوعي بنظام النقل العام في الكويت، وذلك بسبب الفوائد الكثيرة التي تحصل مع اعتماد عدد أكبر من السكان للنقل العام بدلًا من سيارات شخصية، ومنها توفير أراضي قيمة، مكاسب بيئية كتقليل التلوث الهوائي، وتسريع عملية التنقل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تبني الدولة لحملة (كويت كوميوت Kuwait Commute)، نظرًا لأهدافها ذات الفائدة المرورية والاقتصادية والبيئية الكبيرة، وضرورة تشجيع المقيمين والزائرين على استخدام وسائل النقل العام المختلفة.